



الجمهورية العراقية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر هيكل التمويل في الاداء المالي للشركات
(دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة ضمن سوق
العراق للأوراق المالية للمدة من 2008-2019)

تقدم بها الطالب

فالح حسن علوان جواد الجنابي

المدرسة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المصارف

بإشراف

م.د. حيدر عباس الجنابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ
مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ
ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ
صدق الله العظيم

يونس (5)

(يونس 5)

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا دروب العلم والمعرفة وأعاننا ووقفنا على انجاز هذا العمل البسيط المتواضع أما بعد:

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان معطر بعطر الأخوة وبكل معاني الامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذ

" الدكتور حيدر الجنابي "

حفظه الله لقبوله الأشراف على هذا العمل، ولما بذله من جهد، كما واتقدم بالشكر الجزيل الى كلية الإدارة والاقتصاد بجميع اقسامه واساتذته وكذلك رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والأساتذة الكرام لما قدموه من جهد مبارك واسهامات قيمة في خدمة العلم،

وكما نتقدم بخالص الشكر والاحترام إلى الأساتذة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة هذا البحث، كما الا يفوتنا أن نشكر جميع اساتذتنا الذين كانوا منارا لنا طيلة فترة الدراسة ونشكر كل من ساعدنا على انجاز هذا البحث من بعيد أو من قريب، ونتمنى النجاح والتوفيق لجميع الطلبة وفي الأخير نسأله تعالى الامن والامان لبلدنا العزيز والنفعة العظيم للجميع انه سميع مجيب الدعاء.

الاهداء

الى روح والدي رحمة الله عليه اللهم اجعل ثواب هذا العمل لروحه الطاهرة الذي لولاه بعد الله
لما وصلنا دور العلم اللهم الرحمة والغفران

الى من وقف بجانبني دوما العم العزيز الشيخ طلال علوان جواد

كما واتقدم بالإهداء إلى الاستاذ المهندس عقيل طراد راضي مدير ماء بابل المحترم

الى اخي العزيز الشيخ الاستاذ حميد ريس المعموري والى اخي العزيز الاستاذ ابراهيم الغرابي

إلى أ غلى الناس و أقربهم إلى قلبي... والدتي العزيزة أطال الله بعمرها وأدامها لي ذخرا دائما
وامدها بالصحة والعافية فبدعائها تسير الحياة طيبة مباركة

إلى رفيقة مرارة الأيام التي ساندتني في مسيرتي وتحملت معي الصعاب، إلى التي كانت لي
حافزا في نجاحي الانسانية التي تحلو معها مرارة الايام... إلى زوجتي الغالية.

إلى من أريد أن تكون رسالتي هذه حافزا له في حياته إن شاء الله تعالى... إلى ابني وقرّة
عيني عبد العزيز

ابني وغرة عيني حسن

ابني وغرة عيني منتظر

إلى زهرة حياتي وفلذة قلبي... إلى ابنتي الغالية منار الحياة وكل اخواتي وابتائهم

إلى سندي الابدي وعزوتي... إخوتي الاعزاء صلاح وفيصل ومحمد و ابا امجد احمد

إلى جميع أحبتي و أصدقائي

لهم جميعا اهدي بحثي المتواضع هذا

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة الدور الذي يؤديه هيكل التمويل في الأداء المالي للشركات , مع بيان الأسس المتبعة في بناء الهياكل المالية ، اذ تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تواجه بعض الصعوبات في بناء هياكلها المالية والتي تتم بناءا على استراتيجياتها التي تضعها لغرض الشروع بها .ان بناء تركيبة الهيكل التمويلي يجب ان تتم وفق السياقات والطرق والأساليب العلمية بما يحقق أهداف الشركة .

هدفت الدراسة إلى اختبار قدرات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في بناء سياساتها التمويلية من خلال تحليل مدى تأثر هذه السياسات في مستوى الأرباح المتحققة لمساهميها وكذلك مساعدة المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على اتباع الطرق العلمية والعملية في تحديد نوع التمويل الذي من الممكن تساعد في التحوط من الاضرار الناتجة من جراء تقلبات اسعار الشركات المدرجة في السوق المالي . وكذلك الولوج بإيجاد بدائل للسياسات التمويلية المتبعة , وذلك لتقليل الاثار الناتجة من التقلبات التي تصيب اسعار الأسهم وما يؤثر على مستوى الأرباح المتحققة . كما واتبعت الدراسة المنهج الاحصائي في اختبار فرضيات الدراسة , كما تناولت الدراسة (5) شركات من مختلف القطاعات باعتبارها عينه اعتمدت عليها لدراسة في استخلاص نتائجها وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها :-

كثرة التعثر المالي للشركات المدرجة في السوق المالي يؤثر سلبا في أنشطتها واداءها على مستوى السوق لأن المركز المالي هو صمام امان وخط دفاع للأداء والنشاط الذي يحقق اهداف الشركات.

ومن اهم التوصيات التي اوصت بها الدراسة الاتي :-

ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي في نهاية المدة المالية بجميع القواعد والاسس التي تبنى عليها الهياكل التمويلية للتعرف على الأسلوب المتبع في بناء الهيكل التمويلي.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
I	الآية القرآنية
II	شكر و عرفان
III	الاهداء
IV	المستخلص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
1	المقدمة
الفصل الاول - منهجية الدراسة ويعرض الدراسات السابقة	
3	المبحث الاول - منهجية البحث
3	مشكلة الدراسة
3	اهمية الدراسة
4	اهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
4	حدود الدراسة
5	اساليب جمع البيانات
11 - 6	المبحث الثاني - الدراسات السابقة
الفصل الثاني - المرتكزات الفكرية لمتغيرات الدراسة	
13	المبحث الأول / هيكل التمويل
13	مفهوم هيكل التمويل
14	اهمية هيكل التمويل
15	مكونات هيكل التمويل
18	انواع التمويل ومصادره

19	مصادر التمويل وخصائصها
22	خصائص مصادر التمويل
24	المبحث الثاني - الاداء المالي
24	اهداف الاداء المالي
25	معايير الاداء المالي
25	مؤشرات الأداء المالي
28	نسب التمويل
29	تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النمو
الفصل الثالث - الجانب التحليلي واختبار الفرضيات	
45 - 31	المبحث الاول - اختبار علاقة الارتباط
61 - 46	المبحث الثاني / اختبار علاقة الأثر
الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات	
63	المبحث الأول / الاستنتاجات
64	المبحث الثاني / التوصيات
70 - 66	المصادر

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لمصرف بغداد	1
32	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد	2
33	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد	3
34	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة للشركة الاهلية للتأمين	4
35	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية للشركة الاهلية للتأمين	5
36	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية للشركة الاهلية للتأمين	6
37	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي	7
38	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي	8
39	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي	9
40	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	10
41	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	11
42	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	12
43	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية	13
44	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية	14
45	علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية	15
46	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لمصرف بغداد	16
47	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد	17
48	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد	18
49	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة للشركة الاهلية للتأمين	19
50	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية للشركة الاهلية للتأمين	20
51	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية للشركة الاهلية للتأمين	21

52	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي	22
53	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي	23
54	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي	24
55	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	25
56	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	26
57	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية	27
58	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية	28
59	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية	29
60	علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية	30

المقدمة

يرتبط نجاح الشركات بهياكل التمويل ارتباطاً وثيقاً حيث يعتبر من المفاصل المهمة في حياة واعمال الشركات لأجل بقائها واستمرارها ومدى تأثيرها إذ أنها تلعب دوراً رئيساً في توفير التمويل اللازم للشركات، والمستثمرين الأفراد، وحتى الدول التي تعاني من العجز في موازنتها. حيث بات من الضروري على القائمين بالصناعة المالية العالمية القيام بدراسة هذه الهياكل بوجوب وضع الحلول لجميع المشكلات التي تعاني منها. وفي السنوات الأخيرة وبالخصوص السنوات التي شهدت العديد من الأزمات المالية، كان هناك انتشارٌ لظاهرة إفلاس بعض المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الصناعات الأخرى، ونتج عنها نشوء مخاطرة في السيولة اللازمة للأنشطة. وتعد هذه المخاطرة واحدة من أهم المخاطر التي تسيئ إلى أسواق المال وتؤثر فيها بالغ الأثر. وقد توصل المتخصصون في بناء الهياكل التمويلية حينئذٍ إلى ابتداع تشكيلات ما بين التمويل الممتمك والتمويل المقترض في معالجة مثل هكذا مخاطر.

والسؤال الأهم هو: هل إنّ هياكل التمويل لها مرونة وفاعلية كافية لتوفير التمويل اللازم للشركات لكي تساعد في رفع أداء الشركات؟ وهل هناك تشكيلات محددة من الممكن أن ترقى بهذه الهياكل المالية من ناحية الفاعلية والمرونة؟ ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا لتكتشف فاعلية هياكل التمويل في رفع وتطوير الأداء المالي للشركات.

وقد قسمت الدراسة الى (4) فصول حسب الآتي :-

الفصل الأول / منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة .

الفصل الثاني / الجانب النظري لمتغيرات الدراسة .

الفصل الثالث / الجانب التحليلي لمتغيرات الدراسة .

الفصل الرابع / الاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الاول

منهجية الدراسة وبعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الاول : منهجية الدراسة

وتحدد مشكلة الدراسة والتي يمكن التعبير عنها نمى خلال:

أولاً:- مشكلة الدراسة :-

من المعروف أن استخدام الدين في هيكل التمويل أو ما يسمى بالرفع المالي يؤدي إلى خفض كلفة التمويل وتعظيم الأرباح لكن ليس للشركات الحرية المطلقة في امكانية استخدام الدين وكذلك الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة او مصادر التمويل المملوكة أو تحديد المزيج المناسب منهما، ليس بالأمر السهل إذ هناك محددات مهمة تلتزم بها الادارة لأجل مستقبل الشركة والمساهمين كذلك يجب دراسة وتحليل ما يتناسب من البيانات المؤثرة في الهيكل التمويلي للشركة إذ يعتبر من اهم القرارات التي تنسم بالتعقيد وعدم الوضوح بالنسبة للنبوءات المستقبلية فيما يخص الظروف المالية ضمن السوق المالي المحلي والعالمي .

وكذلك تعاني معظم شركات القطاع المالي من السيولة المنخفضة ومستوى المنافسة المرتفعة وبالتالي ارتفاع تكاليف التمويل ، بالإضافة إلى غياب الشفافية بسبب عدم تماثل المعلومات، لذا تفشل العديد من المؤسسات الى التوصل للمستوى المطلوب والمناسب لتمويل أنشطتها لعدم وجود تخطيط صحيح للهيكل الذي يتناسب مع احتياجاتها وقدراتها، لذا يجب أن تخطط جيداً في اختيار مصادر التمويل المناسبة للمؤسسة لأنها قد تقع في خطأ اتخاذها للقرارات التمويلية، و يجب على الشركات توفير نظام ضبط داخلي لتقييم الاداء وكذلك للتأكد من فاعلية وملاءمة الاداء وبناء على ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

ما مدى تأثير هيكل التمويل على فاعلية الاداء وكذلك قيمة الشركات المدرجة في البورصة العراقية؟

ثانياً:- اهمية الدراسة :-

تتلخص اهمية الدراسة في تسليط الضوء على الاخطار المرافقة والمرتبطة بتقلبات اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من جراء اتباع السياسة التمويلية التقليدية وما لها من انعكاسات في اسواق الأوراق المالية والتي تتمثل بحركة تداول اسهم الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية. وما لها من تأثير في المراكز المالية للمودعين والمستثمرين المتعاملين في تلك الاسواق والذي بدوره يؤثر في الاقتصاد الوطني ككل. ومن هذا المنطلق فان تسليط الضوء على الاثار المرتبطة وطرح البدائل المتاحة لغرض علاجها يساعد على لفت الانظار والانتباه على الاخطار المحيطة قبل وقوعها , وسوف يعود بالفائدة على جميع مستخدمي القوائم المالية للشركات من مستثمرين في الاصول المالية لهذه الشركات او متعاملين في سوق الاوراق المالية , ما يعزز الثقة فيها وما يترتب عليها من قرارات تصب في خدمة القطاع المالي والاقتصاد الوطني.

ثالثاً:- اهداف الدراسة :-

يمكن تلخيص اهداف الدراسة في الاتي:-

1. اختبار قدرات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في بناء سياساتها التمويلية من خلال تحليل مدى تأثير هذه السياسات في مستوى الأرباح المتحققة لمساهميها .
2. مساعدة المستثمرين في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على اتباع الطرق العلمية والعملية في تحديد نوع التمويل الذي من الممكن تساعد في التحوط من الاضرار الناتجة من جراء تقلبات اسعار الشركات المدرجة في السوق المالي .
3. الولوج بإيجاد بدائل للسياسات التمويلية المتبعة , وذلك لتقليل الاثار الناتجة من التقلبات التي تصيب اسعار الأسهم وما يؤثر على مستوى الأرباح المتحققة .

رابعاً :- فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضيات الرئيسية الآتية

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والأداء المالي للشركات عينة الدراسة .
2. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل والأداء المالي للشركات عينة الدراسة .

خامساً:- حدود الدراسة :-

1. الحدود الزمانية :-

تم اجراء الدراسة للمدة الزمنية الممتدة من(٢٠٠٨ – 2019) أي تحليل القوائم المالية لـ(12) سنة متتالية لبعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2. الحدود المكانية :-

تم اجراء الدراسة على (٥) شركات تتمثل في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بوصفها عينة من القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

سادسا:- شركات الدراسة

وتتكون شركات الدراسة من الاتي:-

١. مصرف بغداد

٢. شركة الأهلية للتأمين

٣. شركة الأيام للاستثمار المالي

٤. شركة المعمورة للاستثمارات العقارية

٥. شركة المنصور للصناعات الدوائية

سابعا:- اساليب جمع البيانات :-

1. الجانب النظري :-

عمدت الدراسة في اغناء الجانب النظري الى استخدام إسهامات الكتاب والباحثين والتي تم جمعها من المصادر المختلفة و المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و الأبحاث و الدراسات ذات العلاقة باللغتين العربية و الانكليزية فضلا عن استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وما تحويه من كتب و أبحاث الكترونية غنية بالمعلومات و من أرقى المكتبات و الجامعات الدولية .

2. الجانب التطبيقي :-

تم الاعتماد على النشرات الخاصة لسوق العراق للأوراق المالية , بالإضافة الى القوائم المالية الخاصة بالقطاعات عينة الدراسة لغرض اجراء التطبيقات اللازمة للوصول الى هدف الدراسة, فضلا عن النشرات الفصلية و السنوية .

المبحث الثاني / بعض الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد السياسات المتبعة لبناء الهيكل التمويلي وكيفية وضعها وعملية معالجتها من المواضيع المهمة التي تشغل الباحثين والمحللين الاقتصاديين والماليين, لما له من دور في استمرارية نشاط الشركة ودعمها للقطاع الذي تنتمي اليه وتعتبر دعامة رئيسة على مستوى الاقتصاد الوطني ومنها القطاع المالي الذي يعد من المفاصل المهمة على مستوى اقتصاد كل الدول وذلك للمساهمة في رفد الاقتصاد للشركة وبالتالي الاقتصاد العام وذلك بمساعدة الباحثين على اتخاذ القرارات التي من شأنها رفع قدرة الهيكل التمويلي للشركة ومن جانب ومن جانب اخر فقد حاولت الكثير من البحوث في البنود المالية للموازنات الوصول إلى حلول تعالج السياسة التمويلية المتبعة من قبل المؤسسات بما يتلاءم مع أهدافها الموضوعية دون أي ضرر في انشطتها الأخرى، وبدأت الدراسات في هذا المجال منذ نهايات القرن التاسع عشر وتوالت هذه الدراسات استمرت حتى يومنا هذا ، وقد اختلفت النتائج التي توصل لها الباحثون نتيجة طبيعية لاختلاف المتغير الذي يواكب برامج التمويل واختلاف عامل الزمان و المكان التي أجريت به الدراسة ، وأيضاً لاختلاف المنهجية المتبعة في كل دراسة . ويعرض هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة التي أجريت في عدة أماكن وأزمنة تناولت هذا الموضوع

وكالاتي :-

أولاً :- الدراسات العربية :-

1. دراسة (الصدیق والداودي) (2013-2016)	
عنوان الدراسة	أثر الهيكل التمويلي على الاداء المالي لشركة التأمين
هدف الدراسة العام	تطبيق مؤشرات الاداء المالي على شركة التأمين معرفة الاداء المالي لشركة التأمين SAA والعوامل المتحكمة فيه
عينة الدراسة	شركة التأمين الوطنية الجزائرية SAA
اسلوب الدراسة	اتباع المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية لتحديد المفاهيم الاساسية للموضوع بالاعتماد على المراجع المتمثلة في الكتب والمذكرات والمجلات، إضافة الى منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي نظراً لطبيعة الموضوع، كما استخدمنا مجموعة من الادوات المتمثلة في أدوات التحليل المالي وكذلك معالج الجداول EXCELE2007.
اهم الاستنتاجات	يكون الاداء المالي للشركة ايجابيا عندما يتم اختيار الهيكل التمويلي الذي يتناسب مع واقعها والمحيط الذي تنشأ فيه بما يحقق أعلى عائد وأقل مخاطر
اهم التوصيات	نوصي الشركة الوطنية للتأمين بالتنوع في مصادر التمويل والتقليل من اعتمادها على الاموال الخاصة بشكل شبه كلي، والتمويل بالاستدانة للاستفادة من أثر الرفع المالي.

2. دراسة ناصح (2014)	
عنوان الدراسة	علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة
هدف الدراسة العام	الكشف عن العلاقة بين هيكل التمويل لشركات القطاع الصناعي
عينة الدراسة	عينة مكونة من (14) شركة،
اسلوب الدراسة	ستخدم الإحصاء الوصفي و الانحدار البسيط فضلا عن استخدام بعض أساليب الوصف الإحصائي مثل (الوسط الحسابي و الانحراف المعياري)
اهم الاستنتاجات	لا توجد علاقة بين المتغير المستقل ممثلا بنسبة المديونية و المتغير التابع الربحية الممثل بالعائد على الموجودات.
اهم التوصيات	عدم وجود علاقة بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار.

3. دراسة (جدوع وجباس) (2016)	
عنوان الدراسة	تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية
هدف الدراسة العام	تقييم الأداء المالي لعينة من الشركات المساهمة في ضوء بعدي الربحية والسوق طبقا لعدد من المؤشرات المالية الشائعة الاستعمال في هذا الخصوص،
عينة الدراسة	تكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (86) شركة
اسلوب الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي (الذي لا يقف عند حد جمع المعلومات لوصف الظاهرة، وإنما يعتمد إلى تحليلها، ولهذا المنهج أحقية واضحة في هكذا بحوث كونه يتيح للباحث الوصف والتحليل الميداني.
اهم الاستنتاجات	ان الاختلاف الواضح في ربحية السهم ومضاعفة قيمته الدفترية على مستوى الشركات المبحوثة لربما يقود الى تباين في أداء تلك الشركات قدر تعلق الامر ببعد الربحية وعلى وفق المقياس المستعمل
اهم التوصيات	ضرورة التنوع في مصادر تقييم الاداء في نسب الربحية والسوق من حيث نسب العائد على الاستثمار الموجودات وحق الملكية وهامش الربح وربحية السهم والقيمة الدفترية.

4. دراسة (المحادين) 2010	
عنوان الدراسة	أثر المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركة التأمين الاردنية المدرجة في بورصة عمان
هدف الدراسة العام	الكشف عن أثر المزيج التمويلي للشركات موضع الدراسة وهي شركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي في القيمة السوقية لاسهم هذه الشركات
عينة الدراسة	يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات العاملة في قطاع التأمين الاردني والبالغ عددها (28) شركة
اسلوب الدراسة	استخدم الباحث المنهج الوصفي في عرض البيانات واعداد الجداول اللازمة لذلك ، كالمنهج التحليلي كذلك باستخدام الاسلوب التطبيقي
اهم الاستنتاجات	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمزيج التمويلي ونصيب السهم العادي الواحد من الارباح الموزعة في القيمة السوقية لشركات التأمين الاردنية .
اهم التوصيات	توصي الدراسة بالاهتمام بالعوامل التي تمتلك تأثيرا في القيمة السوقية لاسهم الشركة ، ومنها العائد على السهم العادي الواحد ونصيب السهم من توزيعات الارباح

ثانيا :- الدراسات الاجنبية :

1. دراسة (Ramlmi and Affandi,2015)	
عنوان الدراسة	محددات هيكل راس المال لقطاع المنتجات الصناعية في ماليزيا
هدف الدراسة العام	الكشف عن أهم المحددات المستقلة والتابعة والكشف عن المتغير الرئيسي والمتغيرات التفسيرية التي تتماشى مع قطاع المنتجات الصناعية في ماليزيا
عينة الدراسة	تم جمع البيانات من التقارير السنوية ل 106 شركات لمدة 10 سنوات من عام (2003-2012)
اسلوب الدراسة	تحليل البيانات إحصائياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS
اهم الاستنتاجات	هناك علاقة إيجابية بين مديونية الشركة، وحجم الشركة، ونوع الأصول، ومن جهة أخرى هناك علاقة سلبية بين مديونية الشركة، و سيولتها وربحيتها
اهم التوصيات	توصي الدراسة بالاهتمام قطاع المنتجات الصناعية في ماليزيا يتفق مع نظرية Trade-off Theory. order-pecking ونظرية theory بالعوامل التي تمتلك تأثيرا في القيمة السوقية لاسهم الشركة ، ومنها العائد على السهم العادي الواحد ونصيب السهم من توزيعات الارباح

2. دراسة (Baloch and Others,2015)	
عنوان الدراسة	تأثير حجم الشركة وملازمة الأصول والأرباح المحتجزة على الرافعة المالية : دليل قطاع السيارات في باكستان
هدف الدراسة العام	الكشف عن أثر حجم الشركة، وملموسية الأصول ، والأرباح المحتجزة على هيكل التمويل لقطاع السيارات بفروعه السيارات ، والمقطورات، وقطع غيار السيارات(والبالغ 22 شركة) بين المتغيرات الأساسية
عينة الدراسة	بلغت عينة البحث 22 شركة
اسلوب الدراسة	جمع المعلومات المالية عن هذه الشركات من وثيقة تحليل البيانات المالية الصادرة عن بنك الدولة في الباكستان، وقد تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد المحددات الأساسية.
اهم الاستنتاجات	أن حجم الشركة وملموسية الأصول تؤثر تأثيرا كبيرا على المديونية حيث تربطهم علاقة سلبية
اهم التوصيات	ضرورة التنوع في هيكل التمويل لقطاع السيارات وامكانية التأثير في استثمارات وحجم الشركة في جمع المعلومات وتحليل البيانات

3. دراسة Hadhek Zouhaier . Mrad Fatma (2014)	
عنوان الدراسة	دراسة الدين والنمو الاقتصادي
هدف الدراسة العام	دراسة تأثير الديون على النمو الاقتصادي في تسع عشرة دولة " تونس ومصر ثيوبيا وأنغولا وغامبيا، بنغلاديش وموريتانيا والأردن ومالي والنيجر والكونغو والجزائر ومالي وغينيا وغانا، والهند، وسريلانكا، وكوت ديفوار، السلفادور" على مدى نحو 21 عاما ابتداء من عام 1990م
عينة الدراسة	بلغت عينة البحث 19 دولة
اسلوب الدراسة	جمع المعلومات المالية عن هذه الدول من وثيقة تحليل البيانات المالية وقد تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد المحددات الأساسية.
اهم الاستنتاجات	الدين الخارجي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار وزيادة الدين الخارجي إلى 10 ٪. يخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28.0 نقطة مئوية.
اهم التوصيات	توصي الورقة بتخفيض الديون لدعم آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

4. دراسة Elasrag 2011	
تفعيل دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	عنوان الدراسة
التعرف على دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال دراسة قنوات تأثير التمويل الاسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وعرض أهم واظهار مزايا التمويل الاسلامي	هدف الدراسة العام
يتكون مجتمع الدراسة من (125) مشروع حتي نهاية العام 2014	عينة الدراسة
جمع المعلومات المالية عن هذه الدول من وثيقة تحليل البيانات المالية وقد تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحديد المحددات الاساسية.	اسلوب الدراسة
هناك حاجة الى تعزيز قدرة التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يتطلب العمل في عدة اتجاهات	اهم الاستنتاجات
ضرورة تشجيع إقامة مؤسسات اسلامية عامة أو خاصة تعنى بضمان مخاطر التمويل بالصيغ الاسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة	اهم التوصيات

مناقشة الدراسات السابقة :-

تبين من الدراسات السابقة انها شملت العديد من القطاعات الاقتصادية التي اجريت في اماكن مختلفة من دول العالم. ويلاحظ ان هذه الدراسات قد اختلفت فيما بينها عن النتائج التي تم التوصل اليها كنتيجة طبيعية لاختلاف الازمنة والاماكن التي تمت فيها و فضلاً عن اختلاف طبيعة المشاريع والقطاعات المختلفة التي اجريت عليها.

كما اختلفت الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة وذلك لاختلاف العينات والبيئة الخاضعة للدراسة , وعليه فان تعدد النماذج والاساليب المستخدمة في عمليات التحليل اعطت حيزا اكبر امام المتعاملين والمهتمين في الشأن المالي بشكل عام وعلى وجه الخصوص المتعاملين في الاسواق المالية باختيار الاسلوب او النموذج او المنهج الذي يلائم استراتيجياتهم وخططهم الموضوعية واهدافهم المنشودة من اجل الوصول الى هذه الاهداف باقل الكلف واعلى المنافع المتحققة.

كما لا بد من الاشارة الى ان المحور الرئيس في جميع هذه النماذج والاساليب هو تحليل النسب المالية التي يتم الحصول عليها من الموازنات الحكومية والنشرات السنوية التي يصدرها سوق العراق للأوراق المالية.

1. أوجه الافادة من الدراسات السابقة :-

أ. الاطلاع على منهجية الدراسات ومحاولة الافادة منها واغناء الجانب النظري لدراستنا الحالية.

ب. الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات من اجل تحديد نوع وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية.

ت. التعرف على الوسائل الاحصائية المستخدمة فيها وتحديد افضل الوسائل والاكثر ملائمة لاختيار فرضيات دراستنا الحالية.
ث. معرفة ما توصلت اليه تلك الدراسات من نتائج وتوصيات والانطلاق من اذ انتهت تلك الدراسات.
ج. الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري والتعرف على اراء الكتاب والباحثين.

2. مميزات الدراسة الحالية :-

بعد توضيح موقف الدراسات السابقة يبقى علينا ان نوضح ما تميزت به الدراسة الحالية التي تلخصت بالنقاط الآتية :

- أ. تناولت الدراسة الحالية هيكل التمويل للشركات عينة الدراسة والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ب. قامت الدراسة بقياس علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل والأداء المالي للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- ت. قامت الدراسة بقياس علاقة الاثر لهيكل التمويل في الأداء المالي للشركات عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

الفصل الثاني

المرتكزات الفكرية لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول / هيكل التمويل

تمهيد

يعد موضوع الهيكل التمويلي من المواضيع الحاسمة في مجال استمرارية نشاط الشركات والذي اكتسب أهمية من خلال تأثيره وارتباطه بأهداف الشركات المتعلقة بتعظيم الربح و/أو تعظيم القيمة السوقية للسهم وبالتالي لتعظيم ثروة المالكين حيث يعتبر الهدف الذي تسعى فاعلة إلى تحقيقه أغلب الشركات للبقاء والاستمرار ودعمها للقطاع الاقتصادي عموماً أو كذلك لتحقيق هذه الأهداف يتطلب سياسات مالية مدروسة والتي طالما عمل عليها الباحثين والمحليلين الاقتصاديين والماليين لاستمرار نشاط الشركات وبالتالي يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني وكذلك مساعدة الباحثين لاتخاذ القرارات التي من شأنها رفع قدرة هيكل التمويل للشركة وكذلك وجود مشاريع استثمارية ووجود مصادر لتمويل هذه المشاريع، لذلك من مهمات الإدارة اتخاذ قرار التمويل والذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي ، حيث ان قرارات التمويل من القرارات المعقدة التي تتطلب الدراسة والبحث لتحديد مصدر التمويل المناسب سواء كان عن طريق التمويل الممتلك أم عن طريق التمويل المقترض، أو تحديد المزيج التمويل المناسب الذي يحقق أدنى كلفة وفضل ربح، ومن هنا انطلق هذا البحث لتحديد طبيعة العلاقة بين هيكل التمويل والأداء المالي للشركات المالية.

أولاً: مفهوم هيكل التمويل :-

يحدد قرار التمويل كيفية حصول الشركة على مصادر الأموال ، سواء كان التمويل عن طريق الملكية وحدها أو بالدين والملكية إذ يحدد القرار النسبة لكل من هذه المصادر مزيج الديون وحقوق الملكية يسمى هيكل التمويل بناءً على قرار التمويل ، إذ يتم تحديد هيكل التمويل المناسب للمشاريع الاستثمارية لذلك يلزم أولاً معرفة ما هو هيكل التمويل؟ وهل يستخدم هيكل رأس المال لأجل عند استخدام مصادر تمويل رأس المال والقروض طويلة الأجل فقط. يشار إلى ذلك من قبل الاقتصادي (Brealy) حيث عرّف هيكل رأس المال على أنه مزيج من الديون طويلة الأجل وحقوق الملكية (Brealy&etal,2007:6)

أما (Ross&etal ,2007:6) فلم يميز بين هيكل رأس المال والهيكل التمويلي وأعطى تعريفاً واحداً لهما وهو مزيج الديون طويلة الأجل التي تستخدمها الشركة في تمويل أعمالها ، وأن هيكل رأس المال غير ثابت بل يتغير لتحقيق خفض في معدل التكلفة الرأسمالية. كما أن هيكل رأس المال غير ثابت ، والهدف الرئيسي منه للإدارة المالية المعاصرة هو تعظيم قيمة الشركة و/أو تعظيم قيمة أسهمها في السوق ، حيث أن الأخيرة هي الأداة التي يمكن من خلالها للمالكين تقدير كفاءة إدارة الشركة ، وكذلك حقيقة أن التفكير المالي الحديث يقوم على نظرية قيمة الشركة ، وتواجه الشركة العديد من القرارات الاستراتيجية والمالية التي تحدد قيمتها بما يتماشى مع الأهداف الموضوعية. ولعل من أبرز هذه القرارات التي تختارها وتتخذها الإدارة المالية هي

القرارات المتعلقة بالهيكل التمويلي ، حيث تسعى الشركات للحصول على أموال لتلبية احتياجاتها المالية من أجل إجراء عملية التوسع

(Ross&etal,2008:3). وعليه ، عليها أن تختار بين مصدرين رئيسيين: إما اللجوء إلى الاقتراض أو من خلال التمويل الداخلي. إلا أنه في العقود السابقة كانت المهمة توفير الأموال اللازمة للشركة من المهام الصعبة ، خاصة في ظل ندرة هذه الأموال ، ودرجة التكلفة المتفاوتة ودرجة المخاطر المرتبطة بكل مصدر من مصادر التمويل. (الزبيدي ، 2004: 7) بالإضافة إلى ذلك ، برزت التطورات السريعة في السوق المالية والتطور التدريجي كمجموعة متنوعة من بدائل التمويل المتاحة للمؤسسة التي تعمل من خلالها على إيجاد جميع احتياجاتها المالية ، لا يبحث عن مصادر التمويل في حد ذاته ، حيث أن المشكلة تكمن في طريقة خلط مصادر التمويل المختلفة لإحياء المؤسسة ، وبالتالي يجب إيجاد التركيبة المثلى من بين الموارد المتاحة. قد تكون الميزة الرئيسية للاقتراض هي التكلفة المنخفضة ، بسبب محتوى تمويل القرض أو ما يسمى بالرافعة المالية (Brealy&Et.al,2007:12) وبسبب الوفورات الضريبية التي يحققها ، حيث يتم خصم تكلفة الفائدة من قاعدة الربح الخاضع للضريبة. يشير مصطلح هيكل التمويل إلى جميع أنواع مصادر التمويل المستخدمة في تمويل إجمالي أصول الشركة ، وبالتالي فهو يختلف عن هيكل رأس المال ، والذي يتمثل في عناصر التمويل الدائم للشركة والتي تشمل حقوق الملكية وقروض طويلة الأجل. وبالتالي ، فإن هيكل رأس مال الشركة هو جزء من هيكله التمويلي. (يحياوي ، 2002: 90)، وتعد أنواع مصادر التمويل المتاحة لشركات الأعمال تتخذ العديد من التصنيفات التي تختلف من كاتب لآخر حسب الهدف المتوقع من التصنيف وهذه المصادر تنقسم إلى تقليدية وحديثة حسب الحاجة إليها ، مع الأخذ في الاعتبار الاتجاهات الحديثة في موضوع الأوراق المالية التقليدية. (محمد ، 2010: 8). يسعى المديرون الماليون إلى تحقيق هيكل رأسمالي مثالي للشركة باستخدام مزيج تمويل مناسب يقلل تكلفة التمويل إلى أدنى مستوياته ويزيد من القيمة السوقية للحصة. (Akintoye ، 2008: 33). وعرف الهيكل التمويلي بأنه "هيكل مصادر التمويل أو جانب المطلوبات وحق الملكية في كشف الميزانية العمومية" ، وأشاروا إلى تعريفات أخرى للهيكل التمويلي ، بما في ذلك أنه تمثل الطريقة التي يتم بها تمويل أصول الشركة ويتم تمثيلها في بنود الالتزامات والملكية في الميزانية العمومية الدين قصير الأجل (المطلوبات المتداولة) والمديونية ، وهي عبارة عن فرق بين هيكل التمويل المحدد أعلاه (النعيمة والنعيمة)

ثانياً :- أهمية هيكل التمويل

يتخذ الهيكل التمويلي للمؤسسة أهمية كبيرة تسعى الشركة إلى تحقيقها من أجل تعظيم ربحية الشركة بما يتناسب مع أهداف الإدارة والمساهمين ، حيث أن محور القرارات يتمشى مع قدرة الإدارة المالية على تحقيق هذا الهدف. إذ تنبع أهمية هذا الهدف من كونه مصدرًا مهمًا لتمويل الشركة، لذا فإن تحقيق هذا الهدف يشير إلى فعالية القرارات المالية. لكن هدف تعظيم الأرباح واجه العديد من الانتقادات ، منها تعريض الاستثمارات لمخاطر الأعمال وكذلك المخاطر المالية إذا كانت الشركة تعتمد على تمويل استثماراتها على مصادر تمويل المقرضين ، مما يزيد من تكلفة رأس المال ويقلل من ربح السهم الواح (Brigham Ehrhard، 2011:68) في حين أن العائد الثابت المطلوب من المقرضين في شكل فائدة وثبات الأرباح قبل الفائدة مع زيادة الرافعة المالية (أي الدين \ نسبة حقوق الملكية) يزيد ربحية السهم. من حيث تأثير الدين على ربحية الشركة من خلال المخاطر المالية والتجارية ، في حين أوضح البعض تأثير الدين (الرافعة

المالية) على ربحية السهم من خلال العلاقة بين العائد على الاستثمار وتكلفة الدين ، و إذا كانت درجة الرافعة المالية عالية والعائد على الاستثمار أكبر من تكلفة الدين ، فقد أثبتت الدراسة التي أجراها(٦٨:٢٠١٢، رحمه وآخرون) ،ويرى الاقتصاديون ان من الأفضل استخدام الديون قصيرة الأجل ، لما لها من تأثير قوي وإيجابي على الربحية ، وهناك علاقة سلبية بين الديون طويلة الأجل والربحية ، والسبب يرجع إلى ارتفاع مقدار الفائدة على الديون طويلة الأجل هو أن تمويل الشركة ليس من الديون قصيرة الأجل إذا كانت مبيعاتها عالية لأن مدتها قصيرة لمدة عام أو أقل ، وأنها ممولة من الديون طويلة الأجل ، و هذا يعني أن الممول يجب أن يأخذ قرار الهيكل في الاعتبار حجم المبيعات. (الزبيدي ، 2004 ، 52) وبالتالي فإن هذه المخاطر تزيد من معدل العائد المطلوب من قبل المقرضين ، مما يزيد من تكلفة رأس المال ويقلل من ربحية السهم. في حين أن العائد الثابت المطلوب من المقرضين ، المتمثل في الفائدة ، واستقرار الأرباح قبل الفوائد ، مع زيادة الرافعة المالية (أي نسبة الدين / حقوق الملكية) يزيد من ربحية السهم ، فإن هذا من حيث تأثير الدين على الربحية من خلال المخاطر المالية والتجارية ، بينما شرح بعضهم تأثير الدين (الرافعة المالية) في ربحية السهم من خلال العلاقة بين العائد على الاستثمار وتكلفة الدين. إذا كانت درجة الدين مرتفعة والعائد على الاستثمار أكبر من تكلفة الدين ، يكون تأثير الدين على ربحية السهم إيجابياً ، أي مرغوب فيه ، لكن تأثير الرافعة المالية غير مرغوب فيها عندما يكون إيراد الشركة أقل مما يتوقعه المقرضون ، وأقل من تكلفة الدين. وهذا ما أكدته دراسته

(Rehman ، 68، ٢٠١٢)

ثالثاً:- مكونات هيكل التمويل

يمثل هيكل التمويل أهمية كبيرة للدول المتقدمة والنامية حيث تعتمد القطاعات كافة على القروض وكيفية تنظيمها وإدارتها واتخاذ القرارات المناسبة للمنشأة لاستغلال الفرص وحسب طبيعة السوق. لذلك تهتم المؤسسات بشكل رئيسي بمكونات هيكل التمويل للمؤسسة الاقتصادية لتمويل خططها المالية كإجراء الموجودات والمواد الأولية وكسب الفرص الاستثمارية بالتمويل المناسب لاستمرار عمل المؤسسة .

وتقسم مكونات هيكل التمويل الى ما يلي:-

1. مصادر التمويل قصيرة الاجل

هي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من أجناس مختلفة وهي ملزمة بدفعها للحصول على التمويل المناسب كفوائد مالية في الوحدات الفائضة لتمويل الاحتياجات ووحدات العجز ، وتحصل الشركة على هذه القروض لتمويل رأس المال العامل وتكون الشركة ملزمة بالدفع خلال فترة لا تتجاوز العام (18-20: Sharma & Gupta,2011)

وتقسم مصادر التمويل طويلة الاجل الى:-

أ- الائتمان التجاري: هي قروض قصيرة الأجل تحصل عليها الشركة من الموردين وتتمثل في المشتريات المستقبلية للسلع والخدمات. يعتبر هذا النوع من التمويل مهماً للشركات الصغيرة ، وقد ينتهي الأمر بالشركة التي تستخدم الائتمان التجاري إلى دفع سعر أعلى من سعر الشراء ، لذلك يعتبر هذا المصدر تكلفة عالية للتمويل.

ب الأتمان المصرفي: وهي قرض قصير الأجل تحصل عليها الشركة من مصادر لها المالية ويأتي بعد الائتمان التجاري من حيث الاعتماد عليه. والائتمان المصرفي مضمون لأنه يأتي على المدى لقصير .

2. مصادر التمويل طويلة الأجل:

هي المصادر التي تمتد فترة استحقاقها إلى أكثر من عام ، وتعتبر أحد مكونات الهيكل التمويلي. تسعى الشركات للحصول على مصادر الأموال بالشكل المناسب لدعم استثمارات الشركة ووفق الظروف السائدة في الأسواق المالية ، ومدى تحمل الإدارة للمخاطر ، وتسعى الشركات لتمويل احتياجاتها من التدفقات النقدية الداخلية إذ تتمثل في الأرباح والاحتياطيات المحتجزة ، ولكن في حالة عدم كفاية التمويل الداخلي ، تلجأ الشركة إلى الاقتراض طويل الأجل ورأس المال السهمي (إصدار سندات وأسهم جديدة). على هذا الأساس ، يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى مصادر التمويل الداخلي ومصادر التمويل الخارجي: (هندي ، 2004: 543)

مصادر التمويل الداخلي: مصادر التمويل الداخلي هي الأرباح المحتجزة التي تحتفظ بها الشركة لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية المستقبلية ، وهي جزء من الأرباح التي تحققها الشركة. يتم اتخاذ قرار حجب الأرباح بعد موافقة المساهمين العاديين ، حيث لا يفضل المستثمر أن تحتفظ الشركة بالأرباح ما لم تلتزم بتحقيق عائد يساوي على الأقل العائد الذي حققته الأسهم العادية التي يمتلكها. أما بالنسبة لتكلفة الأرباح المحتجزة ، فهي تساوي أو تقل عن تكلفة السهم العادي لأن الأرباح المحتجزة لا تستلزم أي تكاليف إصدار وتسويق قد تتحملها الأسهم الجديدة (النعيمي والتيمي ، 2006: 366). أما الاحتياطيات فهي عبارة عن زيادة في إصدار الأسهم بسعر أعلى من قيمتها الاسمية وتصنف إلى: (فتاح ، 2007: 35)

- احتياطيات رأس المال: وهي الاحتياطيات الإجبارية والاختيارية.

• المخصصات المختلفة مثل: مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات الاستهلاك.

أ - مصادر التمويل الخارجي :-

تقسم مصادر التمويل الخارجي إلى (هندي ، 2004: 553)

أولاً:- الاقتراض طويل الأجل :-

يمثل الاقتراض طويل الأجل ديناً يجب على الشركة الوفاء به في وقت لاحق ، وله ثلاثة أقسام :-

1. القروض طويلة الأجل: هي القروض التي تحصل عليها الشركة من مؤسسات مالية أخرى كالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية بأجال استحقاق تصل إلى ثلاثين سنة. ويتم الاتفاق بين المقرض والمقترض على (سعر الفائدة ، تاريخ الاستحقاق ، الرهن) وتكون تكلفة هذا القرض نسبة مئوية من قيمة القرض ، لكن هذه النسبة غير ثابتة حسب طلب المقرض ، خاصة إذا أسعار الفائدة في السوق تتجه نحو الزيادة ، أما بالنسبة لسداد القرض ، فيتم في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه أو على أقساط متساوية في تواريخ معروفة (هندي ، 2004: 543)

2. السندات: السند هو مستند قانوني صادر عن الشركة. تعتبر وثيقة مديونية طويلة الأجل. لها تاريخ استحقاق. يحق لحاملها الحصول على القيمة الاسمية. يُمنح حاملها معدل فائدة بشكل دوري وهي نسبة مئوية من الدين.

3. التأجير التمويلي: يجوز للشركات أن تسعى إلى تأجير بعض الأصول الثابتة بغرض تنفيذ عمليات تشغيلية. وقد حدد النعيمي والتميمي أنواع التأجير التمويلي على النحو التالي: Brigham (& Ehrhardt , 2011:734)

* التأجير التشغيلي: يتميز هذا التأجير بحقيقة أن المؤجر يتعهد بصيانة وخدمة المعدات المؤجرة. الميزة الثانية هي أن أفساط الإيجار لا تغطي التكلفة الكاملة للأصل ، وعادة ما يكون الأصل قبل نهاية عقد الإيجار ويكون للمستأجر الحق في إلغاء عقد الإيجار.

*التأجير التمويلي أو الرأسمالي: لا يشمل تقديم خدمات الصيانة ، ولا يحق للمستأجر إلغاء عقد الإيجار وتكون القيمة مساوية لقيمة الأصل زائد العائد على رأس المال المستثمر

ثانياً:- أسهم الملكية

وهو • أحد مصادر التمويل الخارجية وينقسم إلى:

1- الأسهم العادية: وهي تمثل سند ملكية ولها قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية (٢٠٠٤:٥٣٣، هندي) وهذا النوع من الأسهم هو الأكثر شيوعاً وهو الملكية الأساسية في الشركة. ومن الحقوق الأساسية لأصحاب هذه الأسهم التصويت في جميع الأمور المهمة. يتعلق بحياة الشركة ، مثل انتخاب مجلس الإدارة أو اقتراح الاندماج أو الاستحواذ. لا يضمن المساهمون العاديون توزيعات الأرباح ويكونون أقل اسبقية على أصول الشركة في حالة إفلاس الشركة. من الناحية القانونية ، يتمتع مالكو الأسهم العادية بمسؤولية محدودة. تقتصر خسارتهم على المبلغ الأصلي لاستثماراتهم في الشركة ، وتعوض أصولهم من التزامات الشركة، وتنتهي صلاحية هذه الأسهم إذا اشترت الإدارة هذه الأسهم من مستثمرين في السوق أو إذا تم تصفية الشركة

2- الأسهم الممتازة: على غرار الأسهم العادية من حيث أنها أسهم ملكية ، لكن الاسم يعني أن الأسهم الممتازة لها الأفضلية في توزيعات الأرباح على الأسهم العادية في أصول الشركة في حالة التصفية، و يتضح من المراجعة أعلاه أن اختيار مصدر التمويل المناسب له دور رئيسي في التأثير على هيكل التمويل . وأن هناك تأثيراً على نوع مصدر التمويل سواء أكان أسهم ممتازة أم أسهم عادية

(ParrinO& kidwel,2009:29)

رابعاً:- أنواع التمويل •

يأخذ التمويل العديد من التصنيفات من حيث الأنواع والمصادر ، والتي سناقشها على النحو التالي:

1. من حيث المدة: يمكن تقسيمها إلى:

• التمويل قصير الأجل: يقصد به الأموال التي لا تتجاوز مدة استحقاقها سنة واحدة مثل المبالغ النقدية المخصصة لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات وتدفع من عوائد نفس الدورة الإنتاجية (مفلح ، 2009: 395).

• التمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل من العمليات التي تتطلب استخدام الأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها ، مثل شراء الآلات والمعدات للمشاريع الزراعية.

• التمويل طويل الأجل: هو الأموال اللازمة لإجراء تحسينات ذات طبيعة استثمارية تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة على المدى الطويل والتي تتجاوز فترة حاجتها التمويلية خمس سنوات.

2. من حيث مصدر الحصول على الأموال: يمكن تقسيم التمويل إلى:

• التمويل الداخلي (الذاتي): هو التمويل الناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة. هو مجموع مصادر التمويل الداخلية التي أنشأتها المؤسسة نفسها وأعدت توظيفها فيه بقصد زيادة طاقتها الإنتاجية. هناك نوعان: (حقي ، 2002: 353).

• تمويل داخلي يهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية ، والاستهلاك ، والاحتياجات اللازمة لارتفاع أسعار الأصول.

• يشمل التمويل الداخلي الذي يهدف إلى توسيع وتطوير الشركة الأرباح المحتجزة والاحتياجات المعلنة.

التمويل الخارجي: لتمويل المشروع تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتوفرة في السوق المالية سواء المحلية أو الأجنبية لتلبية احتياجاتها المالية ، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي ، وتنقسم إلى نوعين:

• التمويل المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي.

• التمويل غير المباشر: يتمثل في مصادر التي يكون فيها الوسطاء الماليين ، وقد يكون على شكل ضمانات.

3- من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل: يمكن تقسيمه إلى: (مفلح ٢٠٠٩، ٣٩٥) مصدر سابق

• تمويل الاستغلال: هو استغلال الأموال وتوجيهها لتغطية تكاليف تشغيل الطاقة الإنتاجية ، مثل مصاريف شراء المواد الأولية أو دفع أجور العمال ، مع كافة المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.

• التمويل الاستثماري: يتمثل في الأموال المخصصة لتغطية النفقات التي يترتب عليها إنشاء أو توسيع طاقة إنتاجية جديدة ، مثل اقتناء الآلات والمعدات والعمليات الناتجة عنها.(حقي، ٢٠٠٢: ٣٥٤)

4- من حيث الأقاليم: وهي مقسمة إلى:

• التمويل المحلي: يعتمد هذا التمويل على المؤسسات والأسواق المالية المحلية. ويشمل المصادر المحلية المباشرة وغير المباشرة ، ويستفيد منه قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الجهات الحكومية.

• التمويل الدولي: ويعتمد على الأسواق المالية الدولية مثل البورصة والهيئات المالية الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المؤسسات الإقليمية ، بالإضافة إلى برامج التمويل الدولية مثل الإعانات (النعيمي وآخرون، ٢٠٠٧: ١٧٥)

سادسا:- خصائص مصادر التمويل

1. تاريخ الاستحقاق:

تتميز مصادر التمويل المملوكة بغياب تاريخ استحقاقها ، فهي استثمار دائم ، لكنها مستبعدة من الحقوق في حال تصفية الشركة أو قيام المالك ببيع حصته فيها. أما مصادر التمويل المقترضة فلها موعد سداد متفق عليه مع المقرضين وفي حالة عدم السداد يجوز للمقرضين الاستيلاء على الشركة أو إجبارها على التصفية. (عبدالعزیز 2006: 136)

2. الحق في الدخل

هناك ثلاثة جوانب تميز اموال الاقتراض عن أموال الملكية في مجال الحق في الدخل:

• الأولوية: تعني حق الدائنين في الحصول على أصل وفائدة قروضهم قبل حصول أصحاب المشروع على حقوقهم.

• التأكيد: يتأكد الدائنون من حصولهم على ديونهم وفوائدهم في المواعيد المحددة ، سواء حققت المؤسسة أرباحاً أم لا. أما الملاك فلا يحصلون على الأرباح إلا بعد تحقيقها واتخاذ قرار توزيعها بعد سداد التزامات المقرضين.

• مقدار الدخل: - ما يحصل عليه الدائنون من المؤسسات المقترضة هو عادة مبلغ ثابت وثابت بغض النظر عن النتائج المحققة. أما الملاك فلم يحدد ما يحصلون عليه من الربح أو الخسارة.

3. الحق على الموجودات : يهدف المقرضون إلى الحصول على فائدة أو أرباح. أما بالنسبة للمالكين ، فإن أصول الشركة تعتبر من حقوقهم الخاصة ، ويتقاسمون كل منهم على أساس الامتياز الممتلك (الزبيدي ، 2001: 319).

4. الإدارة: - ليس للمقرضين أي صوت مباشر على الرغم من وجود شروط معينة لهم في عقد الاقتراض. أما أصحاب الامتيازات الذين يملكون الحصة الأكبر فلا يشاركون في إدارة الشركة لذلك ، تصبح إدارة الشركة مسؤولية المالكين المتبقين.

المبحث الثاني / الاداء المالي :

التعريف والمفهوم:

يمكن تعريف الأداء المالي على أنه: مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المادية والمعنوية المتاحة لها بأفضل طريقة ، وتحقيق الأهداف التي حددتها الإدارة (عصام ، 2012: 23). ويعتبر الأداء المالي ركيزة مهمة في استمرار ونمو المنشآت حيث يجب أن تكون هناك أهداف تحدد الأنشطة التي تقوم بها الشركة وتوجه الأنشطة نحو تحقيق هذه الأهداف كذلك يجب على الشركات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح توفير السيولة وتحسين أدائها المالي وتوجيه العاملين نحو تحقيق هذا الهدف من خلال استغلال الموارد المتاحة ، والتخطيط المسبق لتحقيق الأهداف المنشودة. والأداء المالي يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس تحقيق الأهداف (الخطيب، 2011: ٤٧) . حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المنشأة ، ويساهم في توفير الموارد المالية ، وإتاحة الفرص الاستثمارية للمنشأة في مختلف مجالات الأداء ، مما يساعد على تلبية احتياجات أصحاب الشركة وتحقيق أهدافهم المرسومة.

أولاً:- اهداف الاداء المالي :

الهدف الأول للأداء المالي للمنشأة هو معرفة الأداء المالي الفعلي للمنشأة مقارنة بما هو مخطط له ، وتعديله إذا لزم الأمر ، حيث يمكن للأداء المالي أن يحقق الأهداف التالية للمستثمرين (الخطيب، 2011: ٤٧)

1. تمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المنشأة. كما أنه يساعد في مراقبة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة ، وتقييم مدى تأثير أدوات التحليل المالي من حيث الربحية والسيولة والنشاط والمديونية والتوزيعات على سعر السهم.

2. يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية ، وفهم التفاعل بين البيانات المالية ؛ اتخاذ القرار المناسب لظروف المنشأة

وترى (درة وآخرون) ان عملية اتخاذ القرار بشأن نسبة أو مقدار الإنجاز الذي يقوم به الموظف وتزويد هذا الموظف بالمعلومات بهدف إجراء تعديل أو تحسين على أدائه وإنجازه في حال لا يتوافق الإنجاز مع ما كان مخططاً له أصلاً أو أن الإنجاز لا يتوافق مع المعايير ."

(درة وآخرون ، 1994: 244).

أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي ، فيعني "إصدار حكم" للقيمة (Value) بشأن إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وكيفية الاستجابة لإشباع رغباتها المختلفة ، أو تحليل نتائج عمل المؤسسات بهدف الوقوف على أوجه الخلل والانحرافات وبيان أسبابها تمهيداً "لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. "(العفيري ، 2006: 44) ، بمعنى أن تقييم الأداء يساعد في " تحديد المعالجة اللازمة للانحرافات قبل أن تتعقد الأمور نتيجة استمرار التطبيق الخاطئ "(كحاله وحنان ، 2002: 20). تمر عملية تقييم الأداء عبر عدة خطوات أو مراحل تبدأ بوضع توقعات الأداء (تحديد معايير الأداء). (جمعة ، ٣٨: ٢٠٠٠)

ثانياً:- معايير الاداء المالي :-

وتقسم معايير الاداء المالي الى:-

1. تحديد الأهداف: يجب تحديد الأهداف بوضوح ودقة ، ويجب أن تكون هذه الأهداف شاملة.
2. تحديد مراكز المسؤولية: يجب تحديد مسؤولية كل وحدة إدارية وإنتاجية بوضوح.
3. ضرورة وجود مؤشرات ومعايير واضحة للأداء: يجب أن تكون هذه المعايير واضحة ودقيقة وبسيطة.
4. ضرورة وجود نظام معلومات سليم وفعال: المعلومات ضرورية لتقييم الأداء ، حيث يجب توفيرها بالطريقة والكمية والنوع والسرعة المطلوبة ، وأن تكون واضحة ودقيقة.
5. تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء: هناك أكثر من جهة مسؤولة عن تقييم الأداء ، وقد تكون الهيئة الإدارية داخل المؤسسة أو الوزارة أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعها معاً "طالما ولا يوجد تعارض بين اهداف هذه الهيئات. (فضاله، ١٩٩٦ : ٢١)

ثالثاً:- مؤشرات الاداء المالي :-

هناك العديد من المؤشرات المالية التي قد يتم استخدامها في قياس الاداء من أهمها:

1. نسب الربحية

تعد نسب الربحية من المؤشرات التي يهتم بها المساهمون بشكل كبير ، حيث تعكس الاداء الكلي للشركة اي توحد الاثر لأغلب قرارات الإدارة حيث انها تقيس مدى قدرة الشركة على جني الأرباح باعتبارها مصدر لتوزيعات الأرباح ، وكذلك كفاءة الإدارات في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح (Gibson, 2008: 255) تبنت الدراسة المعدلات الحالية على أساس النسب التالية كنسب ربح لقياس الأداء المالي أ. العائد على الأصول ROA: يعبر عن مدى نجاح اداء إدارة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لأصولها في جني الأرباح ، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس أداء المنشآت وتمثل مؤشرا على الاستخدام الأمثل لأصولها من أجل جني الأرباح(Gibson, 2008:256) على النحو التالي:

العائد على الأصول = صافي الدخل \ إجمالي الموجودات

ب- العائد على حقوق الملكية ROE: تعتبر هذه النسبة أداة لقياس معدل العائد المتحقق على استثمارات اصول المالكين وكذلك أداء المنشآت ، حيث تمثل العائد الذي تحققه الإدارة من كل دينار يستثمره المساهمون العاديون (مطر ، ٢٠١٦: ٤٢) ويقاس على النحو التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = الربح بعد الضريبة \ متوسط حقوق الملكية

ت - ربحية السهم الواحد: إذ يمثل نسبة تقويمية تفيد حملة الاسهم ، حيث أنه مؤشر على المبلغ الذي سيحصل عليه المساهم حامل السهم العادي من صافي الأرباح بعد خصم حصة الأسهم الممتازة ، وهي كلما ارتفعت يدل على كفاءة الشركة (الشيخ، ٢٠٠٨: ٤٢) ويقاس على النحو التالي:

ربحية السهم الواحد = صافي الدخل \ الاسهم العادية المصدرة

د- مضاعف السعر الى العائد: هو معكوس معدل العائد ويستخدم لرسملة العوائد بمعنى إيجاد قيمة الأصل من حيث عدد مرات العوائد التي يجب تحقيقها لتغطية قيمة الأصل. (سويسي ، 2008: 180)

ج. القيمة السوقية الى الأموال الخاصة: فكلما زاد حجمها عن واحد زادت ثقة المساهمين وتوقعاتهم في ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة ، حيث تعكس قيمة المؤسسة ودليل صعودها وهبوطها. (حداد ، 2008: 86-87)

2. نسب السيولة :-

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتعهدات المالية للغير قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية و أصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). وتعد نسب السيولة من الأهمية إذ انها بإمكان الإدارة والملاك و المقرضين الذين يقدمون للمنشأ ائتمان قصير الأجل. (اندراوس ، 2008: 88)

نسبة السيولة العامة

تشير نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول إلى قدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة و يتم حساب هذه النسبة بقسمة الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة و تسمى هذه النسبة أحيانا بنسبة رأس المال العامل لأنها عبارة عن نسبة بين الأصول و الخصوم المتداولة و هما مكونات رأس المال العامل. و يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التداول (السيولة العامة) = الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة

و عن النسب التداول المرغوب فيها عموما 2.1 لأن هذا المعدل يعني وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى و لو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف (هندي ، 2002: 74)

أ. نسبة السيولة السريعة (المختصرة)

تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المنشأ و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأ بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزون بل إن البعض يرى أن المشاكل النقدية التي تواجه المشروعات وتكون عادة ناتجة عن فشل المؤسسة في بيع مخزونها من المنتجات تامة الصنع بقيمة التصنيع. (النعيمي واخرون ، 2007: 217)

و يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - المخزون \ المطلوبات المتداولة

ب. نسبة السيولة الفورية

تعتبر هذه النسبة السيولة أكثر النسب صرامة لتقييم المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديون قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع المدة الأزمنة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى السيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق .

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة \ الديون قصيرة الأجل

إذا ارتفعت هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني عدة احتمالات

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضة للتدهور في القيمة. (العبيدي واخرون 2014 : 67)

3. نسب المديونية والرافعة المالية

وتنقسم نسب المديونية الى الاتي:

أ. أجمالي الديون / إجمالي الاصول :

تعد هذه النسبة مقياساً لعملية تمويل استثمارات المشروع من خلال الاقتراض، أي تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها . وكلما انخفضت هذه النسبة دل ذلك على انخفاض عبئ الديون التي يمكن أن تتحملها المؤسسة، ومن ثم القدرة على السداد، وهذا يفضله المقترضون على عكس الملاك الذين يفضلون زيادته لما تعين لهم من زيادة في عوائدهم ، وعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها يعرضها إلى مخاطر مالية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل . (حداد ، 2008 : 76)

ب. ديون طويلة الاجل/ إجمالي الاصول

توضح مدى اعتماد أصول الشركة على التمويل بأموال الغير طويلة الاجل ، تظهر مدى سلامة الهيكل المالي للشركة ، فكلما زادت هذه النسبة، فهذا يعني أن معظم الاصول ممولة عن طريق قروض طويلة الاجل .

ت. أجمالي الديون/ حقوق الملكية (أموال خاصة) :

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل نفسها وبالتالي زيادة المخاطر التمويلية و مخاطر عدم السداد في الاجل الطويل ، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على

اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل أصولها ، و كلما كانت منخفضة دل على ذلك على اعتمادها على حقوق مساهميها في تمويلها .

ع.ديون طويلة الاجل/ حقوق الملكية :

وتبين هذه النسبة حجم الديون المستغلة من رأس المال المتوفر ، ومقارنتها مع الشركات الاخرى ، لتحديد حجم المخاطرة . وتعتبر الشركات التي تمويل الجزء الاكبر من رأسمالها عن طريق الديون أكثر خطورة من تلك التي تتخفف فيها نسبة مديونيتها .

هـ. تدفق خزينة الاستغلال/إجمالي الديون :

تعرب عن مساهمة التدفقات المتولدة عن الاستغلال في تغطية إجمالي الديون ، أي مدى مساهمة هذه التدفقات في تجنب المؤسسة الافلاس أو بيع أصولها . (قاسمي ، 2012 : 39 - 42)

رابعاً:- نسب التمويل

1. نسبة التمويل الدائم:

و تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة و تحسب عن طريق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة و هو ما يجعل رأس المال العامل معدوما.(العبيدي ، 2014 : 67)

2. نسبة التمويل الخاص:

و توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات، و تحسب بالعلاقة التالية (ساسي واخرون ، 2006 : 267)

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة /الأصول الثابتة

و كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثمارات (قدوري، 2015 : 8)

3. نسبة التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي ، و تحسب من خلال العلاقة التالية:
نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الدين / الأموال الخاصة

وكلما انخفضت هذه النسبة ، زادت ثقة الممولين في الشركة ، وزادت ثقتهم في قدرة المؤسسة على سداد ديونها.

4. نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنيها ، و تحسب بالعلاقة التالية:

(العبيدي ، 2014 : ٦٨)

نسبة الاستقلال المالي = المال الخاص \ إجمالي الدين

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة بين 1 و 2 ، وإذا كانت كذلك ، يوافق البنك على إقراض المؤسسة.

خامساً:- تقييم الأداء المالي عن طريق نسب النمو.

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه الشركة بمرور الوقت. النمو هدف مرغوب فيه لأنه يمكّن الشركة من التوسع وتطوير الأداء وتحسين أساليب الإنتاج وزيادة عدد الوظائف فيها أفضياً ورأسياً ، مما يسمح للمديرين بالتقدم إلى الأعلى وخلق وظائف جديدة وزيادة أرباحها ، مما يوفر المزيد من الدخل لعمال الشركة من خلال العلاوات وزيادة الرواتب وعائد أعلى للمساهمين. (عادل وآخرون ، 2013: 106-109)

1. نسبة تطور رقم الأعمال

هي نسبة تطور رقم الأعمال المحقق خلال سنة مالية معينة ، وتحسب على أساس العلاقة التالية
نسبة تطور رقم الاعمال = الانتاج للسنة الحالية - الانتاج للعام السابق) \ معدل دوران العام السابق

2. نسبة تطور الإنتاج

يمثل تطور إنتاج المؤسسة ويتم حسابه وفقاً للعلاقة التالية:

نسبة تطوير الإنتاج = (سنة الإنتاج الحالية - إنتاج السنة السابقة) / إنتاج السنة السابقة

٣. نسبة تطوير القيمة المضافة

وهي تمثل النسبة لتطور نشاط الشركة المرتبط بالوسائل الخاصة المستخدمة ، سواء البشرية او المادية وتحسب على اساس العلاقة التالية

نسبة تطور القيمة المضافة = (القيمة المضافة للسنة الحالية - القيمة المضافة للعام السابق) \ القيمة المضافة للعام السابق

4. النسبة تطور النتيجة الصافية

يتم احتساب نسبة تطور النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة على أساس العلاقة التالية:

نسبة تطوير النتيجة الصافية = (صافي نتيجة العام الحالي - صافي نتيجة العام السابق) \ صافي نتيجة العام السابق (عادل وآخرون) مصدر سابق.

ولحجم معدل النمو له أهمية خاصة لأنه يمكّن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة. إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد الوطني ، فهذا يسمى النمو الطبيعي (عادل وآخرون) مصدر سابق.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة

المبحث الاول

الفرضية الرئيسية الاولى

اختبار علاقة الارتباط

تمهيد :-

يتطلب أنموذج الدراسة اختبار فرضياته الرئيسة والفرعية وعلى وفق ما ورد في منهجية الدراسة، ويهدف هذا المبحث أساساً للوصول إلى اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول/ اختبار علاقة الارتباط

• الفرضية الرئيسة الأولى

بغية التحقق من صحة هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية، تم اختبارها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS²³) والجدول (1) يوضح تلك النتائج.

الجدول (1)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.877	0.000	0.673	قبول فرضية الوجود	2.877	0.000	0.673	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	2.341	0.009	0.595	قبول فرضية الوجود	2.341	0.011	0.595	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية .

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب السيولة لمصرف بغداد (0.673) كون ان المصرف لا يحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متساوية .
2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب السيولة لمصرف بغداد (0.595) كون ان المصرف لا يحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متشابهة .
3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .

4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لمصرف بغداد .

وبين الجدول (2) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد

الجدول (2)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	Sig	R	
قبول فرضية الوجود	3.275	0.000	0.719	قبول فرضية الوجود	2.801	0.001	0.663	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.098	0.004	0.700	قبول فرضية الوجود	2.263	0.000	0.582	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب الربحية لمصرف بغداد (0.663) , (0.719) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لمصرف بغداد (0.582) , (0.700) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لمصرف بغداد

- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لمصرف بغداد .
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لمصرف بغداد
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لمصرف بغداد .

ويبين الجدول (3) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد

الجدول (3)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	Sig	R	
قبول فرضية الوجود	3.312	0.000	0.723	قبول فرضية الوجود	3.252	0.000	0.717	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.132	0.000	0.704	قبول فرضية الوجود	4.411	0.000	0.813	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب الربحية لمصرف بغداد (0.717), (0.723) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لمصرف بغداد (0.813), (0.704) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لمصرف بغداد
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لمصرف بغداد
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لمصرف بغداد

- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لمصرف بغداد .

ويبين الجدول (4) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين

الجدول (4)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	Sig	R	
قبول فرضية الوجود	3.234	0.000	0.715	قبول فرضية الوجود	3.234	0.000	0.715	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.733	0.000	0.763	قبول فرضية الوجود	3.733	0.000	0.763	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين (0.715) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متساوية .
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين (0.763) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متشابهة .
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة الاهلية للتأمين .

ويبين الجدول (5) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين

الجدول (5)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.744	0.000	0.655	قبول فرضية الوجود	2.397	0.000	0.604	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	6.199	0.000	0.891	قبول فرضية الوجود	2.669	0.000	0.645	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتك ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين (0.604) (0.655)، على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين (0.645) (0.891)، على التوالي.
 - 3 بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% ، وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة الاهلية للتأمين
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة الاهلية للتأمين
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة الاهلية للتأمين .

ويبين الجدول (6) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين
الجدول (6)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.770	0.019	0.659	قبول فرضية الوجود	3.717	0.002	0.762	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	6.369	0.000	0.896	قبول فرضية الوجود	5.423	0.000	0.864	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين (0.762) ، (0.659) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين (0.864)،(0.896) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% ، وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة الاهلية للتأمين
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة الاهلية للتأمين
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة الاهلية للتأمين
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة الاهلية للتأمين.

ويبين الجدول (7) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي

الجدول (7)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	4.399	0.000	0.812	قبول فرضية الوجود	4.399	0.000	0.812	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	4.384	0.000	0.811	قبول فرضية الوجود	4.384	0.000	0.811	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي (0.812) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متساوية .
2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين (0.811) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متشابهة .
3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة الأيام للاستثمار المالي.

ويبين الجدول (8) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي

الجدول (8)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	5.857	0.000	0.880	قبول فرضية الوجود	4.384	0.000	0.811	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.705	0.000	0.761	قبول فرضية الوجود	4.547	0.000	0.821	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي (0.811) (0.880) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين (0.821) (0.761) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة الأيام للاستثمار المالي
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة الأيام للاستثمار المالي
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة الأيام للاستثمار المالي.

ويبين الجدول (9) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي
الجدول (9)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	6.004	0.000	0.885	قبول فرضية الوجود	5.450	0.000	0.865	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	3.754	0.000	0.765	قبول فرضية الوجود	3.550	0.000	0.747	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتك ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي (0.865)، (0.885) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي (0.747)، (0.765) على التوالي.
 - 3 بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% ، وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة الأيام للاستثمار المالي
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة الأيام للاستثمار المالي
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة الأيام للاستثمار المالي
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة الأيام للاستثمار المالي.

ويبين الجدول (10) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (10)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.941	0.000	0.681	قبول فرضية الوجود	2.941	0.000	0.681	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.108	0.000	0.701	قبول فرضية الوجود	3.108	0.000	0.701	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.681) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متساوية .
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.701) كون ان الشركة لا تحتوي على مخزون وبالتالي فان نسبة السيولة العادية ونسبة السيولة السريعة تكون متشابهة .
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

ويبين الجدول (11) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (11)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.689	0.000	0.648	قبول فرضية الوجود	2.353	0.000	0.597	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	2.650	0.000	0.642	قبول فرضية الوجود	2.957	0.000	0.683	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.597) , (0.648) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.683) , (0.642) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

ويبين الجدول (12) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (12)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.714	0.000	0.651	قبول فرضية الوجود	3.333	0.000	0.725	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	2.675	0.000	0.646	قبول فرضية الوجود	3.952	0.000	0.781	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.725)، (0.651) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية (0.781)، (0.646) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% ، وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

ويبين الجدول (13) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية

الجدول (13)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	4.321	0.000	0.807	قبول فرضية الوجود	3.408	0.000	0.733	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	3.040	0.000	0.693	قبول فرضية الوجود	2.662	0.000	0.644	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية (0.681) , (0.807) على التوالي.
2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية (0.701) , (0.693) على التوالي.
3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة المنصور للصناعات الدوائية.

ويبين الجدول (14) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية
الجدول (14)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.575	0.000	0.631	قبول فرضية الوجود	2.323	0.000	0.592	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	2.784	0.000	0.661	قبول فرضية الوجود	2.428	0.000	0.609	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتك ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية (0.592) , (0.631) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية (0.609) , (0.661) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) لشركة المنصور للصناعات الدوائية.

ويبين الجدول (15) علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

الجدول (15)

علاقة الارتباط ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	t.Test	sig	R	القرار	t.Test	sig	R	
قبول فرضية الوجود	2.599	0.000	0.635	قبول فرضية الوجود	2.591	0.000	0.634	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	2.811	0.000	0.664	قبول فرضية الوجود	2.981	0.000	0.686	التمويل المقترض
1.796								قيمة t الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل الممتلك ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية (0.634)، (0.635) على التوالي.
 2. بلغ معامل الارتباط ما بين نسبة التمويل المقترض ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي (0.686)، (0.664) على التوالي.
 3. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% ، وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 4. بلغت قيمة t المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة t الجدولية . وهذا يدل على ان الارتباط الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 5. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة الموجودات الى المطلوبات (A/D) لشركة المنصور للصناعات الدوائية.

المبحث الثاني / اختبار علاقة الأثر

• الفرضية الرئيسية الثانية

بغية التحقق من صحة هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية، تم اختبارها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS²³) والجدول (16) يوضح تلك النتائج.

الجدول (16)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	8.279	0.000	0.453	قبول فرضية الوجود	8.279	0.000	0.453	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	5.480	0.000	0.354	قبول فرضية الوجود	5.480	0.000	0.354	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية (0.453) , وهذا يدل ان ما نسبته (45.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة (0.453) , وهذا يدل ان ما نسبته (45.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة السريعة يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية (0.354) , وهذا يدل ان ما نسبته (35.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة (0.354) , وهذا يدل ان ما نسبته (35.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة السريعة يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لمصرف بغداد .

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لمصرف بغداد .
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لمصرف بغداد .

وبين الجدول (17) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد

الجدول (17)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	10.724	0.000	0.517	قبول فرضية الوجود	7.843	0.000	0.440	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	9.598	0.000	0.490	قبول فرضية الوجود	5.122	0.000	0.339	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.440) , وهذا يدل ان ما نسبته (44%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.517) , وهذا يدل ان ما نسبته (51.7%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.339) , وهذا يدل ان ما نسبته (33.9%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.490) , وهذا يدل ان ما نسبته (49%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة ROE لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة ROA لمصرف بغداد .

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROE لمصرف بغداد .
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROA لمصرف بغداد .

ويبين الجدول (18) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد

الجدول (18)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لمصرف بغداد

مصرف بغداد								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	10.972	0.000	0.523	قبول فرضية الوجود	10.573	0.000	0.514	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	9.808	0.000	0.495	قبول فرضية الوجود	19.460	0.000	0.661	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) (0.514) , وهذا يدل ان ما نسبته (51.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.523) , وهذا يدل ان ما نسبته (52.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (D/E) (0.661) , وهذا يدل ان ما نسبته (66.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.495) , وهذا يدل ان ما نسبته (49.5%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة D/E لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة A/D لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة D/E لمصرف بغداد .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة A/D لمصرف بغداد .

ويبين الجدول (19) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين

الجدول (19)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب السيولة				العادية				
السريعة				العادية				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	10.459	0.000	0.511	قبول فرضية الوجود	10.459	0.000	0.511	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	13.933	0.000	0.582	قبول فرضية الوجود	13.933	0.000	0.582	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية (0.511) , وهذا يدل ان ما نسبته (51.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة (0.511) , وهذا يدل ان ما نسبته (51.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية (0.582) , وهذا يدل ان ما نسبته (58.2%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة (0.582) , وهذا يدل ان ما نسبته (58.2%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة الاهلية للتأمين .
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة الاهلية للتأمين .

ويبين الجدول (20) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين

الجدول (20)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	7.528	0.000	0.429	قبول فرضية الوجود	5.743	0.000	0.365	التمويل الممتمك
قبول فرضية الوجود	38.426	0.000	0.793	قبول فرضية الوجود	7.124	0.000	0.416	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتمك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.365) , وهذا يدل ان ما نسبته (36.5%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتمك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتمك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.429) , وهذا يدل ان ما نسبته (42.9%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتمك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.416) , وهذا يدل ان ما نسبته (41.6%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.793) , وهذا يدل ان ما نسبته (79.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتمك ونسبة ROE لشركة الاهلية للتأمين.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتمك ونسبة ROA لشركة الاهلية للتأمين.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROE لشركة الاهلية للتأمين.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROA لشركة الاهلية للتأمين.

ويبين الجدول (21) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين

الجدول (21)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الاهلية للتأمين

شركة الاهلية للتأمين								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	7.674	0.000	0.434	قبول فرضية الوجود	13.813	0.000	0.580	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	40.569	0.000	0.802	قبول فرضية الوجود	29.414	0.000	0.746	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الي حق الملكية (D/E) (0.580) , وهذا يدل ان ما نسبته (58%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الي متغيرات غير داخلة في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الي الموجودات (A/D) (0.434) , وهذا يدل ان ما نسبته (43.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الي متغيرات غير داخلة في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الي حق الملكية (D/E) (0.746) , وهذا يدل ان ما نسبته (74.6%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الي متغيرات غير داخلة في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الي الموجودات (A/D) (0.802) , وهذا يدل ان ما نسبته (80.2%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الي متغيرات غير داخلة في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة D/E لشركة الاهلية للتأمين.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة A/D لشركة الاهلية للتأمين.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة D/E لشركة الاهلية للتأمين.

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة A/D لشركة الاهلية للتأمين.

ويبين الجدول (22) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي

الجدول (22)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	19.355	0.000	0.659	قبول فرضية الوجود	19.355	0.000	0.659	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	19.216	0.000	0.658	قبول فرضية الوجود	19.216	0.000	0.658	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية (0.659) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.9%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة (0.659) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.9%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية (0.658) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة (0.658) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة الأيام للاستثمار المالي.

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة الأيام للاستثمار المالي.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- ويبين الجدول (23) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي

الجدول (23)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	34.304	0.000	0.774	قبول فرضية الوجود	19.216	0.000	0.658	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	12.724	0.000	0.578	قبول فرضية الوجود	20.679	0.000	0.674	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.658) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.774) , وهذا يدل ان ما نسبته (77.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.674) , وهذا يدل ان ما نسبته (67.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.578) , وهذا يدل ان ما نسبته (57.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
 5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
 6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
 7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة ROE لشركة الأيام للاستثمار المالي.

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة ROA لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROE لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROA لشركة الأيام للاستثمار المالي.

ويبين الجدول (24) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي

الجدول (24)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة الأيام للاستثمار المالي

شركة الأيام للاستثمار المالي								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	36.046	0.000	0.783	قبول فرضية الوجود	29.702	0.000	0.748	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	14.089	0.000	0.585	قبول فرضية الوجود	12.602	0.000	0.558	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) (0.748) , وهذا يدل ان ما نسبته (74.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.783) , وهذا يدل ان ما نسبته (78.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (D/E) (0.558) , وهذا يدل ان ما نسبته (55.8%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.585) , وهذا يدل ان ما نسبته (58.5%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة D/E لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة A/D لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة D/E لشركة الأيام للاستثمار المالي.
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة A/D لشركة الأيام للاستثمار المالي.

ويبين الجدول (25) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (25)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	8.648	0.000	0.464	قبول فرضية الوجود	8.648	0.000	0.464	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	9.662	0.000	0.491	قبول فرضية الوجود	9.662	0.000	0.491	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة السيولة العادية (0.464) , وهذا يدل ان ما نسبته (46.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة السيولة السريعة (0.464) , وهذا يدل ان ما نسبته (46.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية (0.491), وهذا يدل ان ما نسبته (49.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة (0.491) , وهذا يدل ان ما نسبته (49.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .

7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الآتي :-

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

ويبين الجدول (26) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (26)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	7.229	0.000	0.420	قبول فرضية الوجود	5.538	0.000	0.356	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	7.023	0.000	0.413	قبول فرضية الوجود	8.744	0.000	0.466	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.356) , وهذا يدل ان ما نسبته (35.6%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.420) , وهذا يدل ان ما نسبته (42%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.466) , وهذا يدل ان ما نسبته (46.6%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.413) , وهذا يدل ان ما نسبته (41.3%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .

6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة ROE لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة ROA لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROE لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROA لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

ويبين الجدول (27) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الجدول (27)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

شركة المعمورة للاستثمارات العقارية								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	7.367	0.000	0.424	قبول فرضية الوجود	11.106	0.000	0.526	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	7.156	0.000	0.417	قبول فرضية الوجود	15.617	0.000	0.610	التمويل المقترض
				4.96				قيمة f الجدولية
				0.05				درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) (0.526) , وهذا يدل ان ما نسبته (52.6%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.424) , وهذا يدل ان ما نسبته (42.4%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (D/E) (0.610) , وهذا يدل ان ما نسبته (61%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.417) , وهذا يدل ان ما نسبته (41.7%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .

5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة D/E لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة A/D لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة D/E لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة A/D لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية.

وبين الجدول (28) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية
الجدول (28)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب السيولة لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب السيولة								
السريعة				العادية				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	18.674	0.000	0.651	قبول فرضية الوجود	11.612	0.000	0.537	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	9.240	0.000	0.480	قبول فرضية الوجود	7.086	0.000	0.415	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة العادية (0.537) , وهذا يدل ان ما نسبته (53.7%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة السيولة السريعة (0.651) , وهذا يدل ان ما نسبته (65.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية (0.415), وهذا يدل ان ما نسبته (41.5%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة (0.491) , وهذا يدل ان ما نسبته (49.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة السيولة العادية يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .

5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .

6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .

7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الآتي :-

- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة السيولة العادية لشركة المنصور للصناعات الدوائية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتك ونسبة السيولة السريعة لشركة المنصور للصناعات الدوائية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة العادية لشركة المنصور للصناعات الدوائية
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة السيولة السريعة لشركة المنصور للصناعات الدوائية

وبين الجدول (29) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

الجدول (29)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب الربحية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب الربحية								
ROA				ROE				
القرار	f.Test	sig	R ²	القرار	f.Test	sig	R ²	
قبول فرضية الوجود	6.632	0.000	0.399	قبول فرضية الوجود	5.396	0.000	0.350	التمويل الممتك
قبول فرضية الوجود	7.750	0.000	0.437	قبول فرضية الوجود	5.895	0.000	0.371	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.350) , وهذا يدل ان ما نسبته (35%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتك ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.399) , وهذا يدل ان ما نسبته (39.9%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (ROE) (0.371) , وهذا يدل ان ما نسبته (37.1%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROE يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .

4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (ROA) (0.437) , وهذا يدل ان ما نسبته (43.7%) من التغيرات التي تطرا على نسبة ROA يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
- وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة ROE لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة ROA لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROE لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة ROA لشركة المنصور للصناعات الدوائية
- ويبين الجدول (30) علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

الجدول (30)

علاقة الاثر ما بين هيكل التمويل ونسب المديونية لشركة المنصور للصناعات الدوائية

شركة المنصور للصناعات الدوائية								البيان
نسب المديونية								
A/D				D/E				
القرار	f.Test	sig	R^2	القرار	f.Test	sig	R^2	
قبول فرضية الوجود	6.755	0.000	0.403	قبول فرضية الوجود	6.714	0.000	0.402	التمويل الممتلك
قبول فرضية الوجود	7.903	0.000	0.441	قبول فرضية الوجود	8.889	0.000	0.471	التمويل المقترض
4.96								قيمة f الجدولية
0.05								درجة المعنوية

المصدر :- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة المطلوبات الى حق الملكية (D/E) (0.402) , وهذا يدل ان ما نسبته (40.2%) من التغيرات التي تطرا على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
2. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل الممتلك ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.403) , وهذا يدل ان ما نسبته (40.3%) من التغيرات التي تطرا على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل الممتلك . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .

3. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى حق الملكية (D/E) (0.471) , وهذا يدل ان ما نسبته (47.1%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة D/E يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
4. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التمويل المقترض ونسبة العائد الى الموجودات (A/D) (0.417) , وهذا يدل ان ما نسبته (41.7%) من التغيرات التي تطرأ على نسبة A/D يمكن تفسيرها من خلال التمويل المقترض . اما النسبة الباقية فأنها تعود الى متغيرات غير داخلية في الدراسة .
5. بلغت قيمة المعنوية لكلا التمويلين اقل من 5% , وهذا دليل على ان النتائج ضمن الحدود المعتمدة في الدراسة .
6. بلغت قيمة f المحسوبة لكلا التمويلين اكبر من قيمة f الجدولية . وهذا يدل على ان الاثر الذي تم التوصل اليه هو معنوي ذا دلالة إحصائية .
7. يكون القرار بخصوص الفرضيات الفرعية على النحو الاتي :-
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة D/E لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الممتلك ونسبة A/D لشركة المنصور للصناعات الدوائية
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة D/E لشركة المنصور للصناعات الدوائية.
 - وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المقترض ونسبة A/D لشركة المنصور للصناعات الدوائية.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول / الاستنتاجات

أولاً / الاستنتاجات النظرية : توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات في جانبها المفاهيمي والنظري ومن اهمها :-

1. هياكل التمويل تلعب دور أساسي في نشاط الشركات.
 2. هناك علاقة قوية ما بين هيكل التمويل للشركات والاستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارات لغرض الشروع بتحقيق الأهداف المنشودة .
 3. كثرة التعثر المالي للشركات المدرجة في السوق المالي يؤثر سلبا في أنشطتها واداءها على مستوى السوق لأن المركز المالي هو صمام امان وخط دفاع للأداء والنشاط الذي يحقق اهداف الشركات.
 4. اعتماد النماذج الخاصة ببناء هياكل التمويل التي من شأنها تساعد الشركات على بناء هيكلها المالي بما يتناسب مع استراتيجياتها وطموحاتها الموضوعية .
 5. اعتماد النماذج الخاصة بأداء الشركات باعتبارها معيار او مؤشر يمكن اللجوء اليه لاتخاذ قرار بخصوص الشركة او ادارتها.
- ثانيا / استنتاجات الجانب التطبيقي / وتشمل الاتي :-

1. وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل الممتلك للشركات عينة الدراسة وبين نسب الأداء المالي لها (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب المديونية).
2. وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل المقترض للشركات عينة الدراسة وبين نسب الأداء المالي لها (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب المديونية).
3. وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل الممتلك للشركات عينة الدراسة وبين نسب الأداء المالي لها (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب المديونية)
4. وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة إحصائية بين هيكل التمويل المقترض للشركات عينة الدراسة وبين نسب الأداء المالي لها (نسب السيولة – نسب الربحية – نسب المديونية)

المبحث الثاني / التوصيات

استنادا الى ما تم التوصل اليه من استنتاجات في الجانبين النظري والتطبيقي فان الدراسة توصي بالاتي:-

١. تطوير مؤشرات الأداء المالي من خلال برامج حاسوبية تزود ادارات الشركات والجهات المعنية بكشوفات دورية تتضمن اهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية بشكل دوري بهدف الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي للشركات.

٢. ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي في نهاية المدة المالية بجميع القواعد والاسس التي تبنى عليها الهياكل التمويلية للتعرف على الأسلوب المتبع في بناء الهيكل التمويلي.

3. ضرورة قيام السلطات الرقابية بإجراء التحليلات المالية للبيانات الختامية للشركات للتعرف على مراكزها المالية ومدى قدرتها على مواجهة المصاعب المالية.

4. حث المستثمرين في سوق الاوراق المالية على استخدام نماذج الأداء المالي لمعرفة الوضع المالي للشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة فضلاً عن استخدام هذه النماذج من قبل ادارات الشركات بعدّها أداة لتقييم مدى قوة او ضعف الوضع المالي للشركة والتنبؤ بالمشاكل قبل حدوثها , ليتم اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة قبل تفاقم الامور .

5. زيادة الاهتمام بقطاع الاستثمار لما له من دور فاعل في التأثير في مؤشرات سوق الاوراق المالية وتحفيز الشركات الاستثمارية في هذا القطاع على الولوج الى هذا السوق وذلك لزيادة فاعلية هذا القطاع في المساهمة لتطوير السوق من جانب وزيادة فاعلية الاقتصاد من جانب اخر.

6. زيادة فاعلية قطاع المصارف من خلال رسم استراتيجيات مصرفية تواكب التطورات الحاصلة على المستوى العالمي من اجل الوصول بها الى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية واعتماد تكنولوجيا حديثة في تقديم خدماته ليأخذ مكانه وتأثيره الفاعل في مستوى سوق الاوراق المالية.

7. الاهتمام برفع الثقافة الاستثمارية على جميع الاصعدة والمجالات لما لهذا الثقافة من تأثير في مستوى مؤشرات الاداء المالي لسوق العراق للأوراق المالية ومن ثمّ زيادة فاعلية هذه الثقافة سيسهم في فاعلية السوق المالي بأجماله ما ينعكس في زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية وجعلها مستدامة.

8. ضرورة قيام الشركات بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي ولا سيما في مجال بناء الهياكل التمويلية وتشجيع الموظفين المختصين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم.

المصادر

المصادر العربية :-

اولا :- القرآن الكريم :- [يونس : 5]

ثانيا :- الكتب :-

- 1- بوراس ،احمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عناية، الجزائر، 2008 .
- 2- الياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار الاوائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .
- 3- بن سامي الياس، قريشي، يوسف، التسيير المالي والادارة المالية دار الاوائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية، عمان ، الاردن، ٢٠٠٢
- 4- جمعة , د. السعيد فرحات , الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة) , دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , الرياض , 2000 .
- 5- حمزة محمود الزبيدي اساسيات الادارة المالية، مؤسسة الوراق ،الاردن، 2001.
- 6- الخطيب، محمد الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، 2012
- 7- درة , عبد الباري واخرون , الادارة الحديثة – المفاهيم والعمليات / منهج علمي تحليلي , المركز القومي للخدمات الطلابية , الطبعة الاولى , عمان , 1994 .
- 8- الزبيدي، حمزة محمود ، الادارة " المالية المتقدمة " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن (2004) .
- 9- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات: الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006 .
- 10- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، ص113.
- 11- العامري، محمد علي ، هندي، منير إبراهيم مدخل تحليلي معاصر" المكتب العربي الحديث الإسكندرية ، مصر (2013 : 2014)
- 12- عبد الغفار حقي الادارة المالية ،مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة جديدة، الاسكندرية مصر ، 2003 .
- 13 - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية ، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 .
- 14 - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، الادارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009 .
- 15 - كحالة , د. جبرائيل جوزيف , د. رضوان حلوة حنان , المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء , الطبعة الأولى , الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن , 2002 .
- 16 - مطر، محمد ،التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن ، 2016.

- 17 - مفلح محمد عقيل ، مقدمه في الادارة المالية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الاردن لطبعة الاولى 2009.
- 18 - هندي ، منير إبراهيم ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، الطبعة الخامسة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 2003 .
- 19 - ميثم صاحب عجام ، التمويل الدولي ، دار زهران ، عمان ، الأردن ، 2008
- 20 - النعيمي ، عدنان تايه والتميمي ، أرشد فواد ، الادارة المالية المتقدمة " دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، (2009)
- 21 - هندي ، منير إبراهيم ، مدخل تحليلي معاصر " المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر (2004) .

ثالثاً:- المجالات

1. بريش السعيد، محمد ، شعبتين (2010 .) نحو الاختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي خلال الفترة 2004 - 2007 ، الجزائر ، مجلة علوم إنسانية ، السنة الثامنة: العدد 46 :صيف 2010
2. بريش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 05، 2007.
3. بو خمم ، عبد الفتاح ، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية ، دراسة ميدانية على الاطارات الوسطى والدنيا في منشآت صناعة النسيج بالشرق الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2002 .
4. شلاش، سليمان واخرون العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الاعمال – حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (1997 - 2001 ،) عمان : مجلة المنارة ، المجلد 14 ، العدد 1 ، (2008)
5. فايز سليم حداد، الادارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2008 .
6. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الاولى ، Financial SME ، رام الله، فلسطين ، 2008 .
7. يحيوي، مفيد . تحديد الهيكل المالي الامثل في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية ، الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الثالث (2002) .

رابعاً :- الرسائل والإطاريح

1. بثينة العبيدي و نبيلة موساوي، أثر جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014 .
2. حنكة عادل، عقيب هشام و نغموش علي خير الدين، دور القوائم المالية في تحليل وضعية المؤسسة، مذكرة شهادة ليسانس، جامعة الوادي، 2013 .
3. ديرانية، رسلان. محددات الهيكل المالي في الشركات الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان(1992)
4. زاوي فضيلة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009 .
5. سارة قدوري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛ مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015
6. شهرزاد قاسمي، الرفع المالي كمؤشر لتقييم الاداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
7. العفيري , فؤاد أحمد محمد , تقييم الأداء المحاسبي واستراتيجيات تطويره في شركات الصناعات التحويلية في اليمن , اطروحة دكتوراه في المحاسبة , جامعة دمشق / كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة , 2006 .
8. عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008 .
9. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب - خيال، ملخص مادة التمويل والاستثمار، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، 2011

Foreign sources

A.Books

1. Brealy & Marcus & Myers” Fundamentals of corporate financial " 2007.
2. Deakin , Edward B. & Maher , Michal W. cost Accounting 2nd.
3. Gibson, C.. Financial Reporting and Analysis: Using Financial Accounting Information, 11 h Ed., South – western :Cengage Learning 2008
4. Gupta & Sharma & Shashik” Financial Management” Mrs. Usha Rsj Kumer for Kalyani Publisher: New Delhi, 2007 .
5. iBrigham & Ehrhard “Corporate finance” South Western,a par Cengage Learning , (2011)
6. Roos S &Westerfield “ Fundamentals of corporate financial McGraw-Hill Americas: New York, 2009
- 7.Brigham & Rhrhardt ,2011:734.

B.Magazines

1. Rehman W & Goher F & Mehboob A “ Impact of debt structure on profitibility in textibl industry of akistan “Journal: International Journal of Economics and Research Vol: 03 Issue: 02 Pages: 61-70Provider:DOAJ Publisher: Sanben Agenc. (2012)
2. S. Chandrakumarmangalam & Govindasamy ""Leverage”– An analysis and its Impact on Profitability with Reference to Selected Cement Companies in India" Journal : European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences P 53-65 3-Brealy & Marcus & Myers (2007)" Fundamentals of corporate financial" McGraw-Hill/Irwin,2010) .
3. Singhania , Monica and Seth, Abir, Financial Leverage and Research Journal of Finance and Economics , ISSN 1450-2887 , Issue, (2010).

Abstract

The study examined the role that the financing structure plays in the financial performance of companies, with an indication of the foundations followed in building the financial structures, as the problem of the study is that companies face some difficulties in building their financial structures, which are based on their strategies that they set for the purpose of initiating them. The financing should be done according to the scientific contexts, methods and methods in order to achieve the company's goals.

The study aimed to test the capabilities of companies listed on the Iraq Stock Exchange in building their financing policies by analyzing the extent to which these policies are affected by the level of profits achieved for their shareholders, as well as helping investors in companies listed on the Iraq Stock Exchange to follow scientific and practical methods in determining the type of financing that It can help hedge against damages resulting from fluctuations in the prices of companies listed on the financial market.

As well as access to finding alternatives to the financing policies followed, in order to reduce the effects resulting from fluctuations in stock prices and what affects the level of profits achieved. The study also followed the statistical approach in testing the hypotheses of the study. The study also dealt with (5) companies from different sectors as a sample that was relied upon for a study to draw its conclusions.

The study reached a set of conclusions, the most important of which are- :

The frequent financial faltering of companies listed in the financial market negatively affects their activities and performance at the market level because the financial position is a safety valve and a line of defense for performance and activity that achieves the goals of the companies.

Among the most important recommendations recommended by the study are the following:

The necessity to include in the final report the data and financial statements published by the companies listed in the financial market at the end of the financial period with all the rules and foundations on which the financing structures are built in order to identify the method followed in building the financing structure.

REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
KARBALA UNIVERSITY
ADMINISTRATION AND ECONOMICS COLLEGE
DEPARTMENT OF FINANCIAL AND BANKING SCIENCES



**THE EFFECT OF FINANCING STRUCTURE ON THE
FINANCIAL PERFORMANCE OF COMPANIES
(AN APPLIED STUDY ON A SAMPLE OF COMPANIES
LISTED ON THE IRAQ STOCK EXCHANGE FOR THE
PERIOD FROM 2008 - 2019)**

A Thesis Presented To

The Council of Administration and Economics at the University of
Karbala

It is part of the requirements for obtaining a higher diploma in banking
management

Presented By
Faleh Hassan Alwan

The supervision By
Dr.Haider.A.Aljanabi

1442 A.H

2020 A.D